

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وأثر ذلك على تطبيق حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية عنابة

The Role of Internal Auditing in Risk Management and Its Impact on the Implementation of Corporate Governance A Study of a Sample of Economic Enterprises in the Wilaya of Annaba

زرارة أمينة¹، ملال محمد²، كبلوتي حمزة³

Zerara amina¹, Mellal Mohamed², keblouti hamza

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، amina.zerara@univ-oeb.dz

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mellal.mohamed@univ-alger3.dz

³ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، keblouti.hamza@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/25

تاريخ الاستلام: 2026/05/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية، وأثر ذلك على تعزيز تطبيق حوكمة الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من شركات المساهمة في ولاية عنابة. حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وكفاءة إدارة المخاطر، كما بينت وجود تأثير إيجابي للتدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وقد تبين أن تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي من خلال منهجيات قائمة على إدارة المخاطر يساهم في تحسين الالتزام بهذه المبادئ خاصة ما يتعلق بالشفافية وجودة الإفصاح. كلمات مفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، الرقابة الداخلية. تصنيفات JEL: M42، G32، G34.

Abstract: This study aims to highlight the role of internal auditing in improving risk management within economic institutions, and its impact on enhancing the implementation of corporate governance. To achieve the study's objectives, a questionnaire was designed and distributed to a sample of joint-stock companies in the Annaba. The data were analyzed using the SPSS software.

The results of the study showed a statistically significant positive relationship between the effectiveness of internal auditing and the efficiency of risk management. They also revealed a positive impact of internal auditing on the application of corporate governance principles. It was found that strengthening the internal audit function through the adoption of modern risk-based methodologies contributes to improving the level of compliance with these principles, particularly with regard to transparency and the quality of disclosure.

Keywords: Internal Auditing; Risk Management; Corporate Governance; Internal Control.

JEL Classification Codes: M42, G32, G34.

المؤلف المرسل: زرارة أمينة، الإيميل: amina.zerara@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

شهد مفهوم التدقيق الداخلي تطوراً تدريجياً منذ بروز معهد المدققين الداخليين، حيث لم يكن هذا المصطلح في بداياته محدداً بشكل دقيق أو متكامل، بل اقتصر على مجموعة من الممارسات والاجتهادات التطبيقية داخل عدد محدود من المؤسسات التي أدركت أهميته. وقد اختلفت طبيعة هذه الممارسات من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لاختلاف تصوراتها لدور التدقيق الداخلي باعتباره وظيفة مستقلة تُعنى بتنفيذ عمليات تدقيقية متنوعة.

غير أن سلسلة الانهيارات التي مست كبرى الشركات العالمية، وفي مقدمتها شركة إنرون، أعادت الاهتمام بهذا النشاط بشكل لافت، إذ كشفت التحقيقات أن ضعف وظيفة التدقيق الداخلي كان من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في حدوث تلك الانهيارات. ومن ثم برز التدقيق الداخلي كأحد الآليات الأساسية والفعالة في تقييم وتحسين الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تفعيل إدارة المخاطر وتعزيز تطبيق حوكمة الشركات.

1.1. الإشكالية:

من خلال ما سبق تبلور ملامح إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: هل للتدقيق الداخلي دوراً في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما أثر ذلك على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

2.1. الفرضيات:

الفرضية الأولى: "لا يبرز للتدقيق الداخلي دوراً في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة." الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر لتفعيل إدارة المخاطر على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة."

3.1. أهمية البحث:

للدراسة أهمية كونها تربط بين التدقيق الداخلي وكل من إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، بما يعزز كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي. وهذا من خلال إبراز الدور المحوري الذي تؤديه أنشطة التدقيق الداخلي في التصدي المخاطر المحيطة بالمؤسسة من خلال تفعيل إدارة المخاطر حيث يساعد على التعرف على المخاطر المحتملة وتقييمها والعمل على الحد منها. بالإضافة إلى أهميته كأداة فعالة لتعزيز حوكمة الشركات من خلال دعم مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز الإفصاح داخل المؤسسات.

4.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية من خلال تفعيله لإدارة المخاطر وتحسين عمليات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. وذلك عن طريق دراسة ميدانية تشمل عينة من شركات المساهمة في ولاية عنابة.

6.1. منهجية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة وللإجابة على سؤال الإشكالية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعريف والامام بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة. كما تم الاستعانة والاعتماد على الاستبيان كأداة دراسة لجمع آراء العينة وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية Spss، وعليه تم تقسيم الدراسة إلى محورين كما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

- المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. تعريف التدقيق الداخلي: وضع مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IFAC) تعريفاً للتدقيق الداخلي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (610) المعدل سنة 2004 والذي يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو عملية تشمل تقديم خدمات للمؤسسة تستهدف تقويم أنشطتها، ويدخل في صلب هذا الموضوع فعالية نظام الرقابة الداخلية. (جمعة، 2009، صفحة 29) وعليه يتضح من هذا التعريف أن وظائفه تشمل الفحص والتقييم. (مصطفى، 2022، صفحة 4)

أما معهد المدققين الداخليين (IIA) يعرف التدقيق الداخلي حالياً بأنه نشاط يقوم بأدائه موظف يتميز بأنه مستقل وغير متحيز حيث يقدم تأكيد أن كل شيء يعمل كما هو مخطط له بالإضافة إلى تقديم استشارات تستهدف تحسين عمليات المؤسسة وإضافة قيمة لها، (مراد، 2024، صفحة 6) حيث يعمل هذا النشاط على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقييم وتحسين نظام الرقابة وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات فيها. (منصور، 2023، صفحة 3) وعليه يتطلب هذا التعريف إعادة ترتيب وظائف التدقيق الداخلي إذ أن الصورة الحديثة للتدقيق الداخلي تتمثل في الاتجاهات الآتية: (نجوى، 2022، صفحة 12)

✓ التدقيق الداخلي نشاط غير متحيز يمكن لأطراف خارجية أن تقدم خدماته لضمان جودته؛
✓ يشمل التدقيقي الداخلي على تقديم خدمات استشارية تتعلق بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحكم المؤسسي؛

✓ يهدف التدقيق الداخلي إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها؛

✓ ضرورة الالتزام بالمعايير بالشكل الذي يضمن جودة الخدمات المقدمة للمؤسسة؛

✓ يؤدي التدقيق الداخلي خدمات التأكيد حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي، والخدمات الاستشارية للمؤسسات والتي تتطلب توفر مجموعتين من المعايير هما معايير السمات ومعايير الأداء. وبناءً على التعريف السابق فإن التدقيق الداخلي أهمية كبرى في مساعدة إدارة المؤسسات في تقويم وتحسين نظامها الرقابي مع إعطاء قوة وديناميكية لإدارة المخاطر وهذا من أجل تحقيق وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح تحت مظلة مفهوم حوكمة الشركات. (يعقوب، 2018، صفحة 4)

2.2. أهداف التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي الحديث مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها في النقاط التالية: (الجوهر، 2017، صفحة 166)

أ- تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات: من خلال التدقيق الداخلي يمكن لإدارة المؤسسات الحفاظ على عمل الإجراءات الرقابية بشكل أفضل وهذا من خلال تقييمها وتحسينها بشكل مستمر وبكفاءة وفعالية.

ب- تقييم وتحسين إدارة المخاطر: يقوم نشاط التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر داخل المؤسسات من خلال تحديد المخاطر المترتبة بالمؤسسة وتقييمها مع تحديد التهديدات منها والفرص المتاحة منها. وهنا يبرز الدور الاستشاري لهذا النشاط في مساعدة المؤسسات كما يبرز أيضاً الدور التأكيدي من خلال تقديم تأكيد موضوعي من أن هذه العملية يتم التحكم فيها.

ج- تقييم وتحسين عمليات الحوكمة: نتيجة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي وشموله على عمليات الحوكمة فهو يساهم بدور كبير بل يعتبر أحد الآليات المهمة واللازمة لتقييم وتحسين عمليات الحوكمة، واكتسب هذه الأهمية من الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد الموضوعي التي يوفرها بشأن إدارة المخاطر والرقابة ومدى ملائمة العمليات داخل المؤسسة لقواعد ومبادئ الحوكمة.

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر بأنها عملية يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في المؤسسة وتطبيقها ضمن الاستراتيجية المرسومة لها بهدف تحديد الاحداث التي من المحتمل ان تؤثر على المؤسسة، بحيث تكون ضمن الحدود المقبول بها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز اهداف المؤسسة. (امين، 2023، صفحة 5) وعليه فهي منهج علمي لتعامل مع المخاطر وهذا بتوقع الخسائر وبالتالي التخفيف من أثرها المالي. (عزيز، 2024، صفحة 3)

ولقد حددت لجنة COSO أن التدقيق الداخلي يضطلع بمهمة فعالية ادارة المخاطر داخل المؤسسات ويعمل على تقييمها بشكل مستمر حتى يقدم تأكيد معقول حولها وحول جميع مكوناتها ومراحلها، وهذا ما جاء في المعيار A1-2110. (زاهية، 2014، صفحة 13) حيث يجب أن يتضمن نشاط التدقيق الداخلي ما يلي: (صديق، 2016، صفحة 153)

✓ التأكد من عمل جميع الإجراءات والضوابط الرقابية من خلال تقويم كفاءتها وفعاليتها وخاصة ما تعلق بالحوكمة والنظم التشغيلية؛

✓ تحديد الاحتمالات المتعلقة بحدوث المخاطر وتقويمها؛

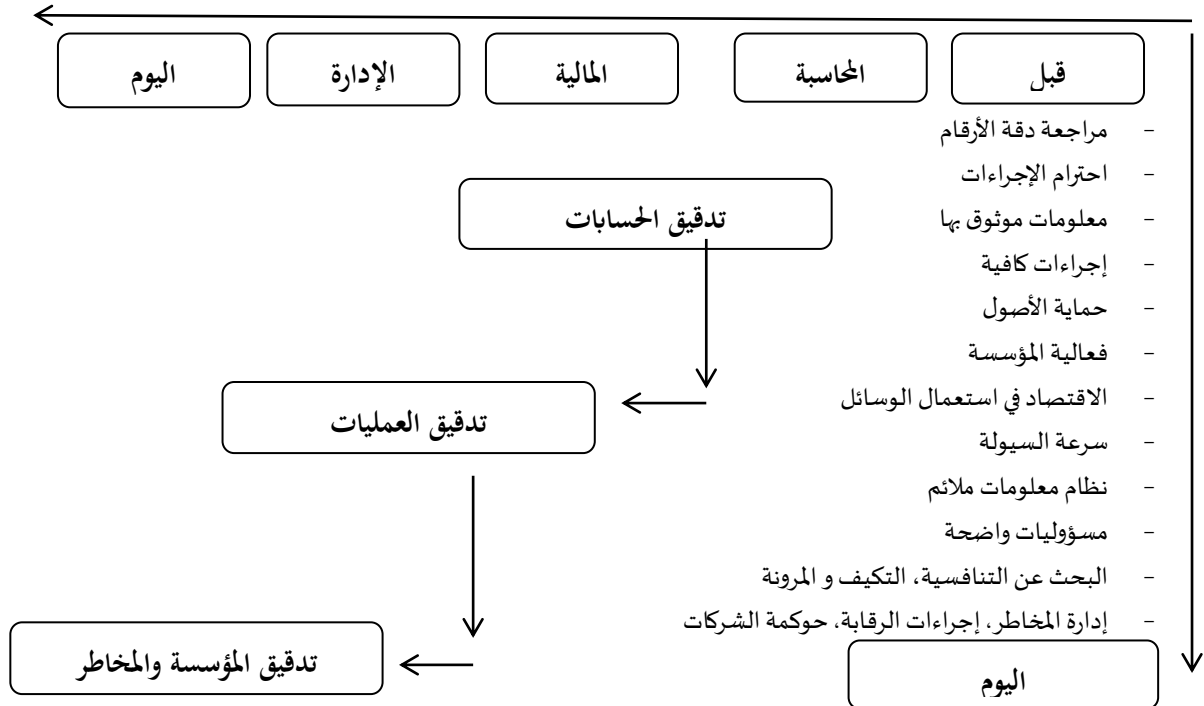
✓ التحقق من مستوى المخاطر لكل المهام والعمليات داخل المؤسسة؛

✓ الاعتماد على المدققين الداخليين نظرا لمعرفتهم ومهاراتهم بادراة المخاطر؛

✓ عدم القيام بمهام وتحمل المسؤوليات الإدارية للمدققين الداخليين اثناء القيام بأعمال تتعلق بإدارة المخاطر.

وعليه فقد أشار (IIA) بأن دور التدقيق الداخلي يتمحور حول ثلاث مناطق أساسية: (زاهية، 2014، صفحة 13) تقديم يد المساعدة للإدارة في تقييم المخاطر ، و كيفية الاستجابة والتعامل معها، مع تقديم تأكيدات موضوعية عن فعالية وكفاءة هذه العملية.

الشكل رقم(1): تطور مفهوم التدقيق الداخلي – تطور المجالات والمواضيع الخاضعة للتدقيق



Source : (Schick, 2021, p. 25)

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

لدينا مجتمع الدراسة المتكون من مجموعة من شركات المساهمة المتواجدة في ولاية عنابة. ونظرا لتركيبها القانونية وللخصوصية التي تتمتع بها، بالإضافة لاعتبارات تتعلق بمتغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، أدراه المخاطر، حوكمة الشركات) تم اختيارها. أما فيما يخص العينة فهي 66 شركة مساهمة، وبما أن المدقق الداخلي هو أساس وظيفة التدقيق الداخلي والقادر إعطاء رأي والحكم على مدى فعالية وكفاءة إدارة المخاطر في المؤسسة، بالإضافة الى دوره في تحسين عمليات التحكم المؤسسي قمنا بتوجيه الاستبيان الى هذه الفئة والجدول رقم 01 يبين لنا حالة الاستبيانات وعددها.

الجدول رقم (1): حالة الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبيانات الموزعة	%	المستردة	%	الغير صالحة للتحليل	%	الصالحة للتحليل	%
160	100	144	90	19	14	125	86

المصدر: من عداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استرجاع الاستبيانات

يوضح الجدول السابق أن مجمل الاستبيانات الموزعة هو 160 استبيان، والمسترجع منها 144 استبيان أي ما نسبته 90%. أما عدد الاستبيانات الغير قابلة للتحليل فهي 19 استبيان بنسبة 14% من مجموع الاستبيانات، في حين يظهر لنا أن عدد الاستبيانات التي يمكن تحليلها فهي 125 وهذا ما نسبته 86% من إجمالي الاستبيانات المسترجعة.

2.3. الاختبار الإحصائي لثبات الاستبيان (طريقة ألفا كرونباخ Cronbach- Alpha)

من خلال اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة واستقرار النتائج، والجدول اسفله يوضح النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (2): اختبار ثبات نموذج الدراسة باستخدام معامل (Cronbach Alpha)

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	%
المتغير المستقل: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر				
01	البعد الاول: تحسين فعالية إدارة المخاطر	9	0,795	79.50
المتغير التابع: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات				
01	البعد الأول: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	8	0,821	82.10
02	البعد الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية	6	0,768	76.80
03	البعد الثالث: مبدأ حقوق المساهمين	6	0,816	81.60
04	البعد الرابع: مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين	5	0,823	82.30
05	البعد الخامس: مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة	7	0,693	69.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (2) تظهر النتائج أن معاملات الثبات المتعلقة بالاستبيان وبالمتغير المستقل بلغت (0.795)، في حين بلغت معاملات الثبات المتعلقة بأبعاد مبادئ حوكمة الشركات (0.821-0.768-0.816-0.823-0.693) على التوالي، وهي قيم

جيدة (تفوق 0.60)، حيث سوف نحصل على نفس النتائج باحتمال جيد ومرتفع وهذا راجع الى ارتفاع هذا المعامل وعليه يمكن الاعتماد على البيانات التي تم جمعها وتعتبر مقبولة.

3.2. تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة

أولاً: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول (المتغير المستقل)

سيتم تحليل إجابات هذا المحور الأول باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه آراء أفراد العينة عن كل فقرة. والنتائج موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تحسين فعالية إدارة المخاطر

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	يقوم المدقق الداخلي بالتعرف على المخاطر ثم قياسها وتقدير احتمال حدوثها.	3,59	1,009	موافق	2
02	يقوم المدقق الداخلي بترتيب المخاطر حسب درجة خطورتها وأولويات مواجهتها.	3,45	1,066	موافق	5
03	يقيم المدقق الداخلي مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر.	3,53	1,021	موافق	4
04	يناقش مسؤول إدارة التدقيق الداخلي مستوى قبول المخاطر مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة.	3,53	9210,	موافق	3
05	يلتزم المدقق الداخلي بتقديم تأكيد موضوعي إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بأن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بالشكل المناسب والصحيح.	3,72	9550,	موافق	1
06	يقوم المدقق الداخلي بمساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات	3,41	1,101	موافق	6
07	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.	3,30	1,159	محايد	9
08	يقوم المدقق الداخلي مرة في السنة على الأقل بإعداد تقرير ورفعها إلى مجلس الإدارة.	3,34	1,092	محايد	8
09	يحتوي تقرير التدقيق الداخلي على نقاط الضعف التي تواجه إدارة المخاطر ويقدم التوصيات المناسبة.	3,38	1,134	محايد	7
مساهمة أنشطة التدقيق الداخلي في تحسين فعالية إدارة المخاطر		3.47	0.648	موافق	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول السابق أعلاه يبين أن المتوسط الحسابي العام للبعد (3.47) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.648)، حيث تمت الاجابة على هذا البعد بدرجة "موافق" وكانت معظم الاجابات مؤكدة لأن التدقيق الداخلي في مؤسسات عينة الدراسة يعمل على تحسين فعالية إدارة المخاطر بها.

ثانياً: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني

سيتم تحليل إجابات هذا المحور كما فعلنا مع المحور الأول السابق والنتائج موضحة في الجداول الموالية.

الجدول رقم (4): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارتكم على أساس الكفاءة العلمية والعملية الملائمة لمراكزهم.	3,38	1,037	محايد	5
02	يتضمن المجلس على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون التأهيل العلمي والعملية في مجال الاقتصاد، المحاسبة، المالية، التدقيق أو غيرها من التخصصات ذات العلاقة.	3,14	1,220	محايد	8
03	يتحمل مجلس إدارتكم مسؤولية وضع الأهداف والاستراتيجيات العامة للمؤسسة.	3,16	1,117	محايد	7
04	يتحمل مجلس إدارتكم المسؤولية عن تعيين المدير العام وغيره من المسؤولين.	3,61	1,007	موافق	1
05	يتضمن المجلس على الأقل ثلاثة أعضاء مستقلين تماما عن الإدارة.	3,20	1,129	محايد	6
06	يقوم المجلس بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة بشكل آمن وفعال ويقوم بتحديد مسؤولياتها مثل لجنة التدقيق وغيرها.	3,53	1,111	موافق	2
07	يقوم أعضاء المجلس بتوزيع المهام والواجبات وتوزيع العوائد بشكل العدل.	3,40	1,085	موافق	4
08	يتحمل المجلس مسؤولية تحديد ممارسات الحوكمة ويقوم بإعداد تقرير البعد الأول: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	3,54	1,081	موافق	3
5		3.36	0.732	محايد	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (4) أعلاه أن المتوسط الحسابي للبعد (3.36) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وهذا بانحراف معياري (0.732). ودرجة إجابة "محايد" حيث كان أكثر الإجابات ايجابية لصالح مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، برغم من أن إجابات الفقرات الثلاثة الأولى للبعد (1، 2، 3) جاءت وفقا لدرجة إجابة "محايد".

الجدول رقم (5): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب وإلى جميع الأطراف المعنية.	3,65	1,131	موافق	2
02	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية والمالية العالية الجودة.	3,32	1,090	محايد	4
03	يشمل الإفصاح أيضا أهداف المؤسسة.	3,13	1,100	محايد	5
04	يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين واللجان وكيفية اختيارهم.	3,39	1,217	محايد	3
05	يتم الإفصاح بشكل سليم عن هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعمال.	3,10	1,241	محايد	6
06	يتم القيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق خارجي مستقل كفء ومؤهل من أجل التأكد بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للمؤسسة.	3,69	1,088	موافق	1
4	البعد الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية	3.37	0.779	محايد	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (5) أعلاه أن أغلب الإجابات إيجابية نحو البعد (مبدأ الإفصاح والشفافية) من المتغير التابع، بمتوسط حسابي عام (3.37) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وانحراف معياري قدره (0.779) ودرجة إجابة عامة "محايد". رغم أن اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة نوع الإجابة "محايد" إلا أن المتوسط الحسابي العام للبعد (3.37) جاء أكبر من المتوسط الفرضي (3) وهذا يدل على إيجابية الإجابات واتجاهها لصالح البعد الثاني مبدأ الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (6): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مبدأ حقوق المساهمين

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	تحرص المؤسسة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية المتعلقة بالمؤسسة بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب.	3,46	1,195	موافق	6
02	تحرص المؤسسة على جودة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة المقدمة إلى المساهمين.	3,74	1,106	موافق	2
03	تحرص المؤسسة على تزويد المساهمين بكافة المعلومات المتعلقة بجدول أعمال الجمعية العامة في الوقت المناسب.	3,65	9610,	موافق	4
04	تكفل المؤسسة مشاركة المساهمين في تحديد تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة.	3,60	9760,	موافق	5
05	بإمكان المساهمين مساءلة أعضاء مجلس الإدارة في المواضيع التي تثير اهتمامهم.	3,72	9300,	موافق	3
06	يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية في المؤسسة (التعديل في النظام الأساسي، إصدار أسهم جديدة...	3,92	1,075	موافق	1
1	البعد الثالث: مبدأ حقوق المساهمين	3.68	0.753	موافق	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بناء على الجدول رقم (6) أعلاه نجد أن أغلب إجابات البعد الثالث إيجابية وبدرجة إجابة موافق (مبدأ حقوق المساهمين) من المتغير التابع، بمتوسط حسابي عام (3.68) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وانحراف معياري قدره (0.753) وهذا يدل على الأهمية التي توليها مؤسسات عينة الدراسة للمساهمين. ونلاحظ ونلمس ذلك من خلال اتجاه آراء المجيبين.

الجدول رقم (7): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	تحرص المؤسسة على معاملة جميع المساهمين معاملة متساوية.	3,51	9810,	موافق	2
02	تتم عملية التصويت للمساهمين خارج الحدود بسهولة.	3,45	1,027	موافق	4
03	يتم حماية الأقلية من المساهمين من أية أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة أو الحق من قبل المساهمين المسيطرين.	3,51	1,052	موافق	3
04	يفصح أعضاء مجلس الإدارة عن أي مصلحة مادية لهم تتعلق بعمليات المؤسسة.	3,44	1,103	موافق	5
05	تضمن المؤسسة تعويض من انتُهكت حقوقهم من المساهمين.	3,71	9990,	موافق	1
3	البعد الرابع: مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين	3.52	0.790	موافق	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (7) أعلاه أن معظم الإجابات إيجابية نحو البعد الرابع (مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين) من المتغير التابع، بمتوسط حسابي عام (3.52) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وانحراف معياري قدره (0.790) ودرجة إجابة عامة "موافق" وهذا يدل على المعاملة العادلة للمساهمين في مؤسسات عينة الدراسة على اختلاف عدد الأسهم التي يمتلكونها.

الجدول رقم (8): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مبدأ دور أصحاب المصالح

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
01	تحرص المؤسسة على احترام حقوق أصحاب المصالح والوفاء بالتزاماتها تجاههم (بنوك، موردين، موظفين، زبائن، البيئة، المجتمع).	3,66	8340,	موافق	4
02	تعتمد المؤسسة على لوائح ملائمة في تعيين الموظفين وترقيتهم.	3,73	8070,	موافق	3
03	تحرص المؤسسة على عقد اجتماعات دورية بين موظفي وإدارة المؤسسة.	3,64	6140,	موافق	5
04	تحرص المؤسسة على الحفاظ على البيئة والحد من الملوثات التي تفرزها.	3,74	8020,	موافق	2
05	يستطيع أصحاب المصالح إيصال اهتماماتهم حول الممارسات الغير قانونية إلى مجلس الإدارة بحرية مطلقة.	3,64	7340,	موافق	6
06	تحرص المؤسسة على تزويد كافة أصحاب المصالح بالمعلومات الضرورية لقيامهم بمسؤولياتهم من خلال قنوات اتصال فعالة.	3,60	8330,	موافق	7
07	تحرص المؤسسة على تعويض أصحاب المصالح عن أية أضرار تلحق بهم في حال انتهاك حقوقهم.	3,74	7420,	موافق	1
2	البعد الخامس: مبدأ دور أصحاب المصالح	3.67	0.456	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول رقم (8) أعلاه أن آراء أفراد عينة الدراسة في البعد الخامس من المتغير التابع كانت ايجابية بالإجمال، حيث أن كل الفقرات حققت درجة إجابة "موافق" وبمتوسط حسابي كلي (3.67) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.456). وهذا إن دل على شيء يدل على العناية التي توليها مؤسسات عينة الدراسة بأصحاب المصالح وخاصة نحن نعلم أن دورهم الفعال في نشاط المؤسسة.

4.3 اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

من أجل اختبار فرضية الدراسة الأولى تم إخضاع إجابات أفراد عينة الدراسة في المحور الأول من الاستبيان لاختبار (T) وذلك بمستوى معنوية (0.05). بناء على ما تقدم كانت نتائج اختبار الفرضية على النحو التالي:

الفرضية الصفريّة الأولى: "لا يبرز للتدقيق الداخلي دوراً في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة في ظل تبني حوكمة الشركات".

الجدول رقم (9): اختبار الفرضية السادسة حسب اختبار (T-Test) للعينة الواحدة

البعد السادس	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	(T) المحسوبة	(T) الجدولية	الدلالة الإحصائية
تحسين فعالية إدارة المخاطر	3.47	3	0.648	8.119	1.984	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين لنا الجدول رقم (9) بأن:

✓ المتوسط الحسابي لتقديرات العينة (3.47)؛

✓ قيمة (T) المحسوبة وهي (8.119) أكبر من (T) الجدولية؛

✓ كما أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من (0.05).

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى $H_{0.1}$ التي تنص على أنه: لا يبرز للتدقيق الداخلي دورا في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات عينة الدراسة في ظل تبني حوكمة الشركات. وقبول الفرضية البديلة الأولى $H_{1.1}$ مما يعني أنه للتدقيق الداخلي دورا في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات عينة الدراسة في ظل تبني حوكمة الشركات.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية الثانية: "لا يوجد أثر لتفعيل إدارة المخاطر على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة."

قبل اختبار الفرضية يجب أولا دراسة الارتباط بين المتغير المستقل (تفعيل إدارة المخاطر) والمتغير التابع (تطبيق مبادئ حوكمة الشركات) من خلال معامل بيرسون والجدول التالي يوضح نتائج ذلك:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار معامل بيرسون بين تفعيل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

القيمة	البيان	المتغيرات
0.689	معامل الارتباط	علاقة تفعيل إدارة المخاطر من طرف التدقيق الداخلي بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة
125	حجم العينة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (10) أعلاه أن معامل بيرسون للمتغير المستقل (تفعيل إدارة المخاطر من طرف التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (تطبيق مبادئ حوكمة الشركات) بلغ (0.689). مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية (ارتباط ايجابي) بين تفعيل إدارة المخاطر وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسات عينة الدراسة. ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. أما لاختبار الفرضية النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): معامل الارتباط والتحديد للنموذج

النموذج	R	R ²	معامل التحديد المعدل (المصحح)	الخطأ المعياري للتقدير
6	0.689	0.474	0.470	0.35943

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (11) أعلاه:

✓ معامل الارتباط R: تبين أن معامل الارتباط بين تفعيل إدارة المخاطر كمتغير مستقل وبين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كمتغير تابع يساوي ($R=0.689$) وهو ارتباط جيد وطردي (إيجابي).

✓ معامل التحديد R^2 : تبين أن قيمته بلغت (0.474) وهي قيمة تفسيرية قوية أي أن المتغير المستقل والمتمثل في تفعيل إدارة المخاطر من طرف التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (47.4%) من التباين للمتغير التابع (تطبيق مبادئ حوكمة الشركات)، أي أن ما نسبته (47.4%) من التغيرات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ناتجة عن التغير في تفعيل إدارة المخاطر من طرف التدقيق الداخلي.

الجدول رقم (12): تحليل تباين خط الانحدار-الصلاحية الكلية للنموذج -

ANOVA ^a					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	14.343	1	14.343	111.022	0.000
البواقي	15.891	123	0.129		
المجموع	30.234	124	-		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من مستوى المعنوية وبما أن القيمة المحسوبة لـ F (111.022) أكبر من قيمة F الجدولية (3.936)، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار واعتبار النموذج معنوي، وبناء عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وعليه: "يوجد أثر لتفعيل إدارة المخاطر على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة."

4. خاتمة:

تبرز أهمية التدقيق الداخلي الحديث ودوره باعتباره أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي تعمل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال تقييم وتحسين الإجراءات الرقابية فيها، ومساهمتها في تقييم المخاطر والتعامل معها مع اعطاء تأكيدات على فاعلية عملية إدارتها. أما أهم نتائج هذه الدراسة فهي:

أ- نتائج الدراسة: بعد إجراء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يساهم نشاط التدقيق الداخلي في مؤسسات عينة الدراسة في تقييم المخاطر كما يساعد في كيفية التعامل معها وذلك من خلال قيام المدققين الداخليين بالتعرف على المخاطر ثم قياسها وتقدير احتمال حدوثها، مع مناقشة مستوى قبولها مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة. ومن ثم تقديم تأكيد موضوعي لهم بأن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بالشكل المناسب والصحيح؛

- كما نجد أن التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة الدراسة يعرف كيف يتعامل مع المخاطر وهذا ما يؤكد على جودته. وهو ما ينعكس ويساهم في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛

- يعمل مجلس الإدارة في مؤسسات عينة الدراسة على تحمل جميع المسؤوليات المنوطة به؛

- يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف؛

- يحرص على جودة المعلومات المقدمة إلى المساهمين كما يشاركون في اتخاذ القرارات الأساسية؛

- تحرص المؤسسات عينة الدراسة على معاملة جميع المساهمين معاملة متساوية؛

- تحرص المؤسسات على تعويض أصحاب المصالح عن أية أضرار تلحق بهم في حال انتهاك حقوقه؛

- يعتمد على لوائح ملائمة في تعيين الموظفين وترقيتهم وتساهم المؤسسات في الحفاظ على البيئة.

ب- التوصيات: تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تقيد المؤسسات بالإجراءات الواردة في نظمها الرقابية الداخلية والتي لها انعكاس جيد للتعامل مع المخاطر؛

- الالتزام بإعداد تقرير ورفعته إلى مجلس الإدارة يحتوي على نقاط الضعف التي تواجه إدارة المخاطر؛

- يجب أن يتحمل مجلس إدارة المؤسسات مسؤولية وضع الأهداف والاستراتيجيات العامة للمؤسسة؛

- يجب على المدققين الداخليين التأكد من صحة المعلومات المالية والتشغيلية وإمكانية الاعتماد عليها؛

- ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- كما يجب الإفصاح بشكل سليم عن هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعمال؛
- التزام المؤسسات على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب؛
- يجب على المؤسسات عقد اجتماعات دورية بين موظفي وإدارة المؤسسة مع بناء قنوات اتصال فعالة؛
- يجب التأكد من حماية الأصول والمحاسبة عنها كذلك ضرورة التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح.

5. قائمة المراجع

Schick, P. (2021). Audit interne et référentiels de risques. Paris: Dunod.

- الجوهر، ع. ه. (2017). مدى تأثير استخدام تقنية SIX SIGMA في تحسين جودة التدقيق الداخلي. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية النجف الاشرف، العراق. 166، (42)، 1.
- امين، ف. ن. (2023). أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة المنهل الاقتصادي. 5، (1)، 6.
- جمعة، ا. ح. (2009). الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- زاهية، ت. (2014). المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر. 13، (1)، 5.
- صديق، م. (2016). تفعيل دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. مجلة التقني، الجامعة التقنية الوسطى العراق. 149، (1)، 29.
- عزيز، ق. ا. (2024). دور استراتيجية التدقيق الداخلي في رسم وتنفيذ خرائط إدارة المخاطر لتعزيز الاستدامة-دراسة حالة مجمع صيدال. مجلة الباحث الاقتصادي. 3، (1)، 11.
- مراد، ج. ح. (2024). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة المؤسسات-دراسة نظرية تحليلية. 6، (2)، 3. المجلة العلمية للحوار الاقتصادي. 6، (2)، 3.
- مصطفى، ب. ا. (2022). أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على تحسين جودة التدقيق الخارجي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. 4، (1)، 7.
- منصور، ق. ا. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر-دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية. 3، (1)، 8.
- نجوى، ع. ز. (2022). التدقيق الداخلي كأحد اهم الاليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات. مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال. 12، (1)، 3.
- يعقوب، ف. ع. (2018). استطلاع آراء المهنيين والأكاديميين حول بناء استراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي وإمكانية مواكبة التطورات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق. 4، (42)، 13.